### الشارع الفلسطيني تائه بينهما ولا يجد بديلا يشفي أوجاعه

# حركتا حماس وفتح لم تتمكنا من تحسين معيشة الفلسطينيين كل لاسبابها

■ الشعارات التي تطلق في المظاهرات تصبح أشد وقعا وأكثر تأثيرا عندما تكون متوازنة. «لا اسماعيل ولا هنية، بدنا نرجع حكومة الحرامية». المتظاهرون في رام الله من موظفي السلطة الذين لم يحصلوا على رواتبهم خلال الاشهر السبعة الأخيرة صرخوا بما يتردد في شوارع الضفة والقطاع. ربما كانت حماس نظيفة، ولكن لصوص فتح أفضل لأن رواتبنا كانت مؤمنة في فترة حكمهم.

الاضراب المتواصل في مكاتب السلطة ومظاهرات الموظفين ومطلب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ـ كلها تطالب حكومة حماس بالاعتراف بالميزان السلبي لفترة حكمها القصيرة.

هناك عدالة في الادعاءات: على الحكومة أن تضمن دفع الرواتب لموظفي الجمهور كجزء من التزامها برفاهية الجمهور كله. الحكومة ـ بما فيها الحكومة عديمة الصلاحيات مثل الحكومة الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي ـ ملزمة بدراسة برنامجها السياسي والايديولوجي وملاءمته مع التزاماتها المدنية والاقتصادية. ولكن ما حدث هو أن القطاع العام في السلطة قد انهار بعد أن كانت رواتبه الأساسية، مهما بلغ تواضعها، مضمونة طوال 12 عاما من عدم الاستقرار المزمن.

حكومة حماس ورثت فيما ورثته عن فتح أمرا أساسيا واحدا: الاعتماد على اموال الدول المانحة سواء لتغطية الميزانية السنوية الجارية (بما في ذلك الاموال التي تنهبها اسرائيل في وضح النهار من الشعب الفلسطيني على صورة ضرائب وجمارك من دون أن تحولها للسلطة كما تنص الاتفاقات). ولكن الدعم الدولي الدائم للسلطة الفلسطينية لا يقدم بالمجان. المقابل كان عملية المفاوضات السياسية العرجاء التي تتضمن اعتراف م.ت.ف بدولة اسرائيل الاحتلالية واعتراف دولة اسرائيل بـ م.ت.ف كممثل للشعب الفلسطيني.

في هذا العام قررت الدول المانحة عدم إتاحة المجال لحكومة حماس حتى تتمتع بالعالمين معا: عدم الاعتراف بالاتفاقات التي أتاحت تشكيل «الحكومة» رسميا، وفي نفس الوقت الحصول على الدعم المالي الدائم. هذا أمر منطقي. حركة فتح التي نجد صعوبة في هضم حقيقة إزاحتها عن السلطة ترتكز على منطقية الموقف الدولي وتعمل بوسائلها من اجل إسقاط الحكومة المنتخبة. هي التي تقف من وراء المضربين (في عهد عرفات كان من يقودون الكفاح من اجل رواتب أكثر عدالة يُلاحقون من قبل اجهزة الأمن وكانوا يُزجون في السجون). ولكن في الوقت الذي تطالب فيه فتح حماس بأن تعترف بموازنة فترة حكمها القصيرة السلبية، تمتنع حركة فتح وقادتها عن استخلاص العبر الشخصية والسياسية من الموازنة السلبية لفترة حكمهم الطويلة في المجال الأكثر أهمية: الكفاح نحو الاستقلال والخلاص من نير الاحتلال الاسرائيلي.

على ظهر هذه الوعود أيدت اغلبية الجمهور الفلسطيني عملية اوسلو، ولكن منطق «التحرير التدريجي من نير الاحتلال» الذي ارتكزت عليه اتفاقات اوسلو فشل فشلا ذريعا.

قبل اتفاقات اوسلو كانت الضفة وغزة منطقة محتلة. وقبل اوسلو كان الشعار «لا سلام مع المستوطنات» بديهيا في اوساط اغلبية الاسرائيليين في ظل اوسلو تحولت 6 في المئة من الارض (التي اعتبرت منطقة خاضعة لاسرائيل أمنيا ومدنيا) مع المستوطنات الموجودة عليها الى «مناطق متنازع عليها»، حيث يسمح العالم لاسرائيل بناء على ذلك أن تستخدمها بفوقية وهيمنة عسكرية واقتصادية ودبلوماسية من اجل ضم أجزاء واسعة منها في التسوية الدائمة. في هذه الفترة تكرست حدود الجيوب الفلسطينية (مناطق أ و ب) باعتبارها جزراً معزولة قامت اسرائيل بابقائها لحكم فتح. في فترة اوسلو تبرهن للاسرائيليين أن «السلام ممكن مع المستوطنات» ايضا. هذه المستوطنات اتسعت وتطورت بلا توقف بينما تتفاوض الحكومة الفلسطينية المنتخبة مع اسرائيل من دون أن تتمكن من ايقاف بناء منزل واحد في المستوطنات.

قبل بدء عقد من المفاوضات ـ مؤتمر مدريد 1991 وعملية اوسلو بعد ذلك ـ احترمت اسرائيل حق الفلسطينيين في حرية الحركة. نظام القيود على الحركة الذي بدأ في 1991 ازداد حدة بعد عام 1994، حكم فتح سيُستذكر كمتعاون مع الضرر الفادح والشامل لحق الفلسطينيين الأساسي في حرية الحركة. القيادة الفلسطينية وكبار قادة م.ت.ف استجابوا للطريقة التي تضمن لهم وللتجار والمقربين الشخصيين والسياسيين حرية الحركة التي حُرم منها الجمهور. هم يدينون بتوطيد مواقعهم الاقتصادية الشخصية ورفاههم النسبي وحرية الحركة التي يتمتعون بها، لامتيازات الاحتلال الاسرائيلي الممنوحة لهم. في ظل هذا الوضع لم يكن بامكانهم أن يقودوا الكفاح السياسي ضد نهج السيطرة الاسرائيلي الخطير والضار جدا لوقف الفلسطينيين وحريتهم في الحركة. ولكن الموازنة السلبية التي نجمت عن حكم حركة واحدة لا تلغي الموازنة السلبية الناجمة عن حكم منافستها. يبدو أن الحركتين تتنافسان اليوم على الحكم وتنسيان أن دورهما هو تقصير ايام الحكم الاسرائيلي الاجنبي لشعبهما.

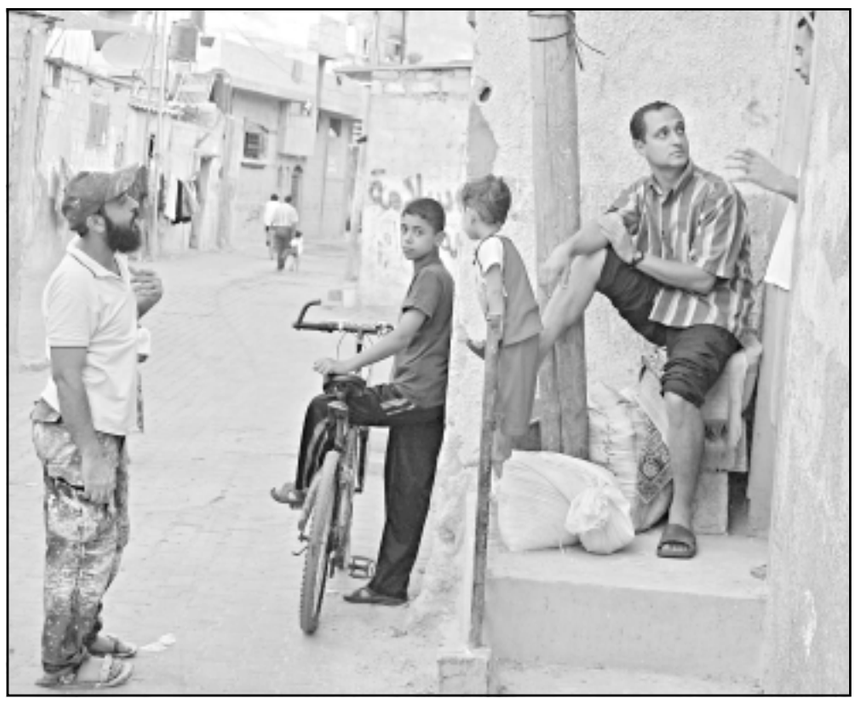

فلسطينيون يتبادلون الحديث في احد شوارع مخيم جباليا

عميرة هاس
مراسلة الشؤون العربية
(هآرتس) 2006/9/27

# هناك من يمكن التفاوض معه الان ولكن المشكلة في اسرائيل التي تتهرب من التسوية بشتى الذرائع

محمود عباس

ايهود اولمرت

■ ايهود اولمرت ينفي مرة اخرى. في هذه الحالة ليست هناك حاجة لفحص المستشار القضائي. رئيس الوزراء قام بالأمر الصحيح والتقى مع شخصية سعودية في يوم الثلاثاء في الاردن قبل اسبوعين. إلا أنه حلقة فقط ضمن سلسلة طويلة وصدئة لتشديد الخناق حول عنق مبادرات التسوية. هل أدرك الأمر أخيرا أم أنه اكتشف خدعة جديدة؟ فلننتظر ونر. الأمر الواضح الآن هو أنه يدرك أن الاستمرار في الألاعيب القديمة لم يعد ممكنا. ليس هناك شرق اوسط جديد، ولكن حالة الطقس تغيرت لاسباب عديدة منها الحرب الرديئة التي قادها. رئيس الوزراء حرُم من القدرة على تجاهل هذا المناخ الجديد، فحمل نفسه وسافر.

هو لم يكن بحاجة الى أية تقييمات استخبارية، فقراء الصحف ايضا يعرفون بأمر المبادرة السعودية التي انطلقت في عام 2002. هذه المبادرة أطلقت خلال محادثة بين ولي العهد السعودي مع الصحافي توم فريدمان من «نيويورك تايمز». وبعدها حصلت المبادرة على مصادقة الزعماء العرب في قمة بيروت، وتم تبنيها في هذا الشهر من هيئة مشابهة. اسرائيل لم ترفضها، ولم تقم بدراستها حتى. هي تجاهلت وجودها وأطلقت توضيحات بأنه لا يوجد مجال للحديث عن مبادرة تتضمن حق العودة أو تقسيم القدس. الأحاديث الاعتيادية: مطلبنا الأبدي بأن لا يأتي العرب مع شروط مسبقة، الذي يعتبر بحد ذاته شرطا مسبقا والى جانبه شروط أخرى.

ولكن هذه الآلية المتمثلة بصد كل فكرة جديدة ودفنها دفن الحمار، ليست جذر القضية. في قلب الادارة غير السليمة والاجرامية من الناحية الوطنية لقضايا المفاوضات يظهر بطبيعة الحال ذلك الرفض للانسحابات حتى الخط الاخضر. ليس هناك دليل كاف على أن ايهود باراك وبنيامين نتنياهو كانا سيطبقان الانسحابات من كل المناطق في الضفة والجولان التي جرى الحديث عنها في كامب ديفيد (2) وفي واي بلانتيشن فعليا. المذنب كان دائما عرفات أو الأسد. باراك سبق أقرانه عندما نقش في الخطاب السياسي شعار «عدم وجود شريك في الطرف الآخر».

وبالفعل، لدينا الآن اوروبا وامريكا التي بدأ زعيمها يدرك أخيرا أن عليه أن يتزحزح مع مبادرة جديدة من قبل أن تبدأ فترته الرئاسية بالأفول. ولدينا ايضا كل الزعماء العرب باستثناء اسماعيل هنية، الذين وعدوا بالاعتراف باسرائيل مقابل الانسحاب التام. وهناك رئيس السلطة الفلسطينية، الأمل المؤقت السابق في حكومة نجحت في التخلص من عرفات الدساس. وهناك ايضا امكانية حشد اغلبية مؤيدة للتسوية المرحلية التي يظهر في أفقها بند تفكيك اغلبية المستوطنات والانسحاب وفقا للقرار 242، اغلبية الاسرائيليين لا تذكر الآن أن حكومة اشكول كانت قد صادقت على هذه الخطى لاول مرة قبل اربعين عاما. الامكانية قائمة، لا بل وقد وثقت من خلال الاستطلاعات حتى ما قبل اشهر معدودات ـ شريطة أن يفهم الشارع أن الحكومة ستتصرف بعزم وتصميم على هذا النحو.

ولكن بالتزامن مع مغامرة اولمرت الليلية في الاردن، قام بانتزاع صرعته الساخنة مطلقا بيانه المستعمل في الماضي بأن الجولان لنا الى الأبد. من سربوا الخبر صبوا مياهاً باردة على المبادرة العربية التي اعتبرت في سابق الايام ـ ليس من مدة بعيدة ـ أضغاث أحلام. كل الرافضين للتسوية يتشبثون بمعارضة هنية لحكومة الوحدة مع عباس بسبب شرط الاعتراف باسرائيل، ذلك لأن هذه المسألة ايضا في قلب العملية الاسرائيلية المدمرة. نفس المعارضة التلقائية لاجراء المفاوضات مع طرف عربي يطرح مثلنا تماما مواقف أولية متطرفة. اقتراح بارد مثل اقتراح البروفيسور ايتمار رابينوفيتش لاستيضاح وتلمس ما يقف من وراء البيانات السورية من خلال الاتصالات الهادئة، لا يتساوق جيدا مع ارتكاسية الرفض الاسرائيلية.

هذا كله من دون أن نحصي ضمن معادلة المجهولات العكرة الاعتبار السياسي الداخلي لرئيس الوزراء. هل فقد صوابه اشتياقا في وضعه السيء الى أن يبدأ رقص أشباح مع اليمين (وقسم من مركز حزبه) على أنغام الانسحابات. ليس هناك سبب يدعو لتوقف الأنفاس. اولمرت يقول انه لم يعقد أي لقاء يستوجب «الانفعال»، وعليكم أن تُصدقوه فيما يقوله.

جدعون سامت
كاتب دائم في الصحيفة
(هآرتس) 2006/9/27

# السيادة السورية على الجولان لم تُلغ لأن اسرائيل استصدرت قانونا من جانب واحد تفرض سيادتها بموجبه على الهضبة

■ منذ شهر حزيران (يونيو) 1967، واسرائيل تحتفظ بهضبة الجولان، وهي منطقة سورية محتلة. كما أن السيادة السورية على هضبة الجولان لم تُلغ لأن اسرائيل استصدرت قانونا من جانب واحد تفرض سيادتها بموجبه على الهضبة. وهذا هو الفرق الجوهري بين منطقة الضفة الغربية وبين الجولان. الاردن تخلى برغبته عن سيادته على الضفة الغربية، والمنطقة أصبحت منذ ذلك الحين جاهزة (ولو بجزء منها) لاقامة دولة فلسطينية. في الوقت الحاضر هذه ليست ارضاً لأي جهة، وثمار مشاركة مختلفة ومتداخلة ما بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية الوطنية، ولكن هضبة الجولان ليست كذلك: لا يوجد أحد في العالم يعترف بالمطالبة السيادية لاسرائيل عليها. لذلك، فان المسألة هي فقط مسألة وقت وظروف الى أن تقوم اسرائيل بالانسحاب من الجولان كما قامت في الماضي بالانسحاب من مناطق اخرى كانت تحتلها (سيناء مثلا).

لعلم الشخصيات القيادية الأمنية في اسرائيل، قادة عسكريين كبار في الجيش الاسرائيلي، سابقين وحاليين، فان الازمة والخسارة العسكرية الكبيرة لاسرائيل في السنوات العشر الأخيرة كانت تفويت فرص كثيرة للتوصل الى اتفاقية سلام مع سورية. والمبادىء الأساسية لمثل هذه التسوية سبق أن تمت صياغتها منذ زمن طويل وبناء على رأي ومعرفة الطرفين، وانها ما زالت محفوظة في الخزانات السرية لدى الطرفين. فقد سبق أن تم الاتفاق على معظم نقاط الاختلاف، وذلك اعتبارا من حجم مساحة وعمق منطقة الفصل والعزل من السلاح، وصولا الى مصادر المياه واشغال المناطق السياحية والصناعية فيها، ولم يتبق إلا الاتفاق على عمق شريط بري صغير وضيق يمر الى جانب بحيرة طبريا الشمالي. اسرائيل وسورية لهما مواقف مختلفة في هذا الموضوع، ولكن هذا الاشكال يمكن التغلب عليه عن طريق ايجاد حل بواسطته يمكن تجسير ما بين الموقفين.

ولكن لم يكن لأي حكومة اسرائيلية الجرأة الكافية لكي تأتي الى الشعب وتقول له: مقابل سلام وتطبيع كامل مع سورية فاننا سننزل عن هضبة الجولان، هذا الى جانب وصف الاعلام الاسرائيلي باستمرار عدم رغبة السوريين في محادثات السلام التي جرت باستمرار، وعدم الظهور أمام عدسات الكاميرا واظهار العناق والمصافحة مع الاسرائيليين.

ان الهرب من التوصل الى سلام مع سورية يشكل الآن امتحاناً جديداً ومصيرياً أمام الحكومة الاسرائيلية. الرئيس السوري الذي فهم وقدر طبيعة الهزيمة التي أصابت حزب الله في الحرب اللبنانية الثانية، يرجو اسرائيل للدخول في محادثات للسلام مع اسرائيل مقابل انسحابها من هضبة الجولان. وفي نفس الوقت فانه يحذر (الرئيس السوري) بأنه اذا لم تبدأ عملية التفاوض، فلن يكون أمامه مناص من الخروج الى الحرب من اجل هضبة الجولان. وأن حربا كهذه سوف تعود لتكشف العمق الاسرائيلي من جديد للصواريخ، وستسقط ضحايا كثيرة، ومع أنه لا شك بانتصار اسرائيل في الحرب، إلا أنها ستعود لتضطر في نهاية الأمر الى الانسحاب من الجولان بسبب الضغط الدولي، وهذا يعني أن النهاية معروفة، لكن الثمن غير معروف.

ان القيادة العسكرية الاسرائيلية موحدة في هذه الايام، كما هو معروف، في توصيتها بضرورة الاسراع الى التوصل الى سلام مع سورية، وان المزايا الاستراتيجية للتوصل الى اتفاقية سلام، معروفة: أولا، قطع التحالف الاستراتيجي بين سورية وايران، القضاء على قيادات حماس في دمشق وكذلك الجهاد الاسلامي، اغلاق ممر السلاح من سورية الى حزب الله، وكذلك انضمام دولة اخرى (عربية)، وخصوصا من الجناح المتطرف الى قائمة الدول العربية ـ الاسلامية المعترفة باسرائيل، والتي تقيم علاقات دبلوماسية معها.

ان حكومة اسرائيل الحالية، وهي حكومة عليلة وفاقدة لأهليتها، ليست لها أي مصلحة في البحث عن امكانية للتحادث مع حماس، طالما أن هذه المنظمة لا تعترف بالمبادىء الثلاثة التي يطالبها بها المجتمع الدولي. كذلك ليست لها أي فائدة في البحث عن طرق للتحادث مع السعودية، لأن كثيرا من المسؤولين الاسرائيليين كانوا قد التقوا مع مسؤولين سعوديين في الماضي، ولكن بدون نتيجة. في هذا الشرق الاوسط المتأزم جدا في هذه الايام، توجد مبادرات سلام كثيرة، مثل «المبادرة السعودية»، تعتبر حلما يمكن استغلاله ولكن بصعوبة. لكن الخيار السوري إزاء ذلك يعتبر عمليا وموضوعيا، وهو أفضل بكثير من الانسحابات الأحادية الجانب التي تجلب الويلات في نهايتها.

قبل أن يرفض رئيس الوزراء اولمرت بسخرية المحاولات السورية للتوصل الى اتفاقية سلام، ويتعهد بغباء بأن الجولان هو «جزء لا يتجزأ من ارض اسرائيل» من الأجدر أن يأخذ في الحسبان أنه ليس عندنا أولاد يذهبون الى حرب لا ضرورة لها.

سيفر بلوتسكر
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/9/27

# دولة اسرائيل تواجه خطرا أكبر مما مرت به خلال حرب لبنان الثانية بسبب سياستها في المنطقة

■ ارى ان دولة اسرائيل تواجه خطرا أكبر من الخطر الذي عرّضتها له حرب لبنان الثانية، اذا كان الاستنتاج من الحرب هو تجميد المبادرة السياسية، التي مضى معها رئيس الحكومة الى الانتخابات.

لست، ولم أكن قط، من أنصار الحلول من جانب واحد. في رأيي، أنه لأننا حصلنا تسوية جديدة في لبنان ونوشك أن نحصل كما يبدو على تسوية جديدة في غزة بين فتح وحماس، فمن المهم أن نفهم أن هذا لم يكن ليحدث بغير تأييد الأسرة الدولية، وهو ما يشكل نتاجا لازما لعملنا العسكري، لا كقوة محتلة، بل بعد أن هوجمنا في الحدود الدولية التي انسحبنا اليها. فلا ينبغي لنا اذا أن نستنتج من الأحداث الأخيرة ان الانسحابات من جانب واحد لا تستطيع أن تخدم المصلحة الاسرائيلية.

على أية حال يجب أن تكون الخطوة الاولى والمهمة من المبادرة السياسية محاولة صادقة للتحادث والتفاوض مع جيراننا.

الأحداث في غزة وفي لبنان، وتوجه حماس الى حكومة وحدة مع فتح على أساس «وثيقة الأسرى» والمبادرة السعودية ـ فتحت فرصا جديدة. هذه خطوة الى الأمام واعتراف غير مباشر باسرائيل. يوجد من سيزعمون أننا نحتاج الى اعتراف أكثر صراحة. لست أرفض ذلك رفضا باتا. يجب على اسرائيل أن تكون واثقة بنفسها بقدر كاف وبشرعيتها وليست تحتاج الى مباركة حماس. يكفي أن تضع حماس سلاحها، وتوقف الارهاب تماما وتُمكّن أبو مازن من اجراء تفاوض على أساس برنامج حكومته والاتفاقات السابقة معنا. يوجد امكان حقيقي للتوصل معه الى اتفاق دائم مع اختصار الطريق تكتيكيا في خريطة الطريق. إن التطبيق التام للمرحلة الاولى من خريطة الطريق غير ممكن تماما مع وجود علاقات القوة بين فتح وحماس.

ليس هذا واقعا كاملا، لكن الانتظار مع شروط غير واقعية، سيقوي فقط الغُلاة في المنطقة.

بمقابلة ذلك علينا أن نرفع قفازات السلام التي رماها نحونا رئيس سورية، بشار الأسد. أجريت تفاوضات مع السوريين لاشهر طويلة. التفاوض معهم صعب وليسوا شركاء سهلين. لكن في حال كف السوريون عن مساعدة الارهاب، تعرض لنا فرصة استراتيجية لتحطيم محور ايران ـ سورية ـ حزب الله. سيكون الثمن الاقليمي صعبا ـ اعادة هضبة الجولان. ولكن هنا ايضا تعلمنا أن للمنطقة الجغرافية معنى ضئيلا في مرحلة الحرب الحديثة للارهاب والصواريخ بعيدة المدى.

تعرض لنا حرب لبنان الثانية الآن فرصة ذهبية لاجراء سياسي ضروري يخط، مع الوقت السور الواقي الحقيقي لاسرائيل. إن عرض شروط مبالغ فيها من قبلنا، تخوفا من الرأي العام الاسرائيلي، سيسبب وضع جمود من جانب واحد وسوء وضع عسكري خطر في المنحدر.

أوري سفير
رئيس مركز بيرس للسلام
(معاريف) 2006/9/27

### دفع الساسة وعلى رأسهم اولمرت الى اتخاذ ما اتخذوا من القرارات

# الاعلام هو المذنب الاكبر في الحرب الاسرائيلية على لبنان

■ في التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 تدفقت الجماهير الى شوارع تل ابيب للاحتفال بقرار الامم المتحدة على اقامة الدولة اليهودية. انتظر على درج سينما مغربي شاب يضع على عينيه نظارة وامسك بيده علم اسرائيل. وقف الى جانبه مصور. «متى يصل دافيد؟»، كرر السؤال بعصبية. الشاب، وهو مستشار اعلامي لدافيد بن غوريون، خطط لما عرّفه انه الصرخة الاعلامية للقرن: بن غوريون، ملتفا بعلم اسرائيل، يرقص مع سكان المدينة.

لم يأت بن غوريون، وكان المستشار والمصور مثلا ايضا فقط. في ذلك الوقت، على حسب شهادة كاتب سيرته الذاتية، ميخائيل بار زوهر، اعتزل في فندق صغير في البحر الميت ليفكر. كانت معارك كبيرة قريبة، وفضل بن غوريون حربا منتصرة على صورة منتصرة.

يثير بن غوريون اليوم بين الساسة ذكريات لذيذة، وذلك في الاساس بفضل المطار المسمى باسمه. بخلافه، هم محاطون بمستشاري اعلام، وبمصورين وبمستطلعين. وهم يدبرون خطواتهم بما يتفق وعناوين الصحف لليوم لا بما يتفق توقع كتب تاريخ الغد.

كلما مضى الوقت اخذت تتضح الحقيقة عن الطريقة التي أديرت بها حرب لبنان الثانية. يبدو ان الاخفاق الحقيقي يجثم لدى باب محرري الصحف ومديري التلفاز: فهؤلاء لم يقدموا المعلومات الضرورية. انهم لم يُنذروا بزيادة قوة حزب الله، وبمعسكرات تدريب الاحتياط الفارغة وبالاقتطاع من ايام التدريبات. ضُلل رئيس الحكومة ووزراؤه، الذين تتبعوا المعلومات التي تنشر في وسائل الاعلام، تضليلا تاما. بدل الحصول على مادة استخبارية حيوية عما يحدث في الغرف السرية لنصر الله، اضطروا الى قراءة ما يحدث في الغرف السرية للرئيس قصاب.

والاسوأ من ذلك ان الاعلام هو الذي دفع اولمرت الى اذرع حرب لم يرغب فيها البتة. الحديث عن سياسي حذر ولوذعي، لا يبذل جهدا في اي اجراء إلا اذا اتضح له انه سيكسب منه. والدليل على ذلك ان جميع سقطاته العقارية انتهت الى انتصارات مالية كاسحة.

إنه بلا ريب كان سيرد على اختطاف الجنديين ردا منتقدا كما فعل سلفه. المشكلة هي انه واجه اعلاما غير مسؤول. كان سيذكر ان تجربته العسكرية اقتصرت على خدمة مراسل عسكري في الخدمة النظامية، وانه عين وزير دفاع بلا امن، وانه ليس قويا بما يكفي من اجل ان يقرر. اكان يستطيع ان يُبيح لنفسه محاربة الاعلام الفاسد؟ الافضل محاربة حزب الله.

والاخطر من كل شيء انعدام التنسيق في وسائل الاعلام. قبل بضعة ايام من وقف اطلاق النار كتب ناحوم برنياع في صحيفة «يديعوت احرونوت»: «ايهود، أُخرج من لبنان». في ذلك اليوم اعلن اولمرت بأن اسرائيل توافق على وقف اطلاق النار. إن الحديث عن صحافي ذي شأن في اوسع الصحف انتشارا. في اليوم التالي من ذلك كتب آري شبيط في صحيفة «هآرتس»: «ايهود، أدخل لبنان، وإلا خرجت من ولاية رئاسة الحكومة». اعلن اولمرت بأنه لا يوجد وقف اطلاق نار واننا سندخل لبنان. فالحديث عن صحافي ذي شأن في صحيفة ذات شأن.

هل طلب الاعلام صورة منتصرة؟ غزت دورية من هيئة القيادة العامة مستشفى فارغاً داخل لبنان. هل طلب المصورون دبابات تدخل لبنان؟ دخلت آنذاك دبابات لمدة 48 ساعة. اذن ما الذي يريدون من اولمرت؟ انه في المحصل قرر جميع القرارات الصحيحة التي طلبها الصحافيون.

باروخ لشيم
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/9/27

# رئيس الوزراء تراجع عن برنامجه السياسي من دون سبب واضح وها هو يطلق الآن بالوناته الاعلامية الفارغة

■ هذا ما قاله اهود اولمرت عشية يوم الانتخابات في التاسع والعشرين من آذار (مارس) 2006 «علينا وعلي أنا قبلكم أن نصمم المرحلة الجديدة من حياة الدولة». أما الخطوط الأساسية لحكومته فقد جاء فيها: «حكومة اسرائيل ستتطلع الى بلورة حدود الدولة الدائمة». أما في خطابه أمام الكنيست في نفس يوم اعلان الحكومة أمام الكنيست (2006/5/4): «دولة اسرائيل لا تريد ولا تستطيع أن تتباطأ في الوصول الى القرارات الحاسمة بالنسبة لمستقبلها».

طوال نصف عام كان لرئيس الوزراء حلم ورؤية، أو اذا شئتم أجندة سياسية وفقا للخطاب الاعلامي، بفعل الراية التي رفعها – ضرورة الانسحاب من اغلبية المناطق ـ نجح اولمرت في إبقاء حزب كديما فوق المياه وتحويله الى الحزب الأكبر في الكنيست رغم أن مؤسسه وزعيمه اريئيل شارون قد توقف عن النشاط. بفعل الاتجاه الذي حدده اولمرت سار آلاف المواطنين وراءه، وها هو في صبيحة أحد الايام يطالعنا بنبأ مفاده أن خطة الانطواء لم تعد مطروحة على جدول الاعمال. بكلمة واحدة بدد اولمرت الأمل الذي بثه في نفوس قطاعات واسعة من الجمهور، وتنكر لوعوده. وحتى لا يترك أي مجال للشك بصدد حالته المزاجية، أوضح عشية رأس السنة لقراء «هآرتس» بأن «رئيس الوزراء ليس ملزما بحيازة أجندة، ومهمته هي ادارة الدولة». القائد الذي يمسك بدفة قيادة الدولة يريد أن يقول لنا انه ليس بحاجة الى هدف يقودنا نحوه، ويكفيه أن بامكانه أن يعوم فوق الماء.

وسواء كان قول اولمرت بأنه يتنازل عن أجندته تكتيكيا فقط، أو كان معبرا عن يأس عميق من قدرته على تحقيق هدفه الأساسي، فقد اختار خيانة الوصايا العشرة التي طرحها في تصوره وبرنامجه السياسي من بين البدائل المتاحة أمامه. اولمرت وقع بصورة مخالفة لمن سبقوه على كمبيالة سياسية واضحة: الالتزام بفصل اسرائيل عن اغلبية المناطق معللا ذلك بأمور وأسباب مقنعة (الرغبة في ضمان تجسيد الفكرة الصهيونية على المدى الزمني)، وقد كان مختلفا عن اسحق رابين وايهود باراك ومناحيم بيغن وشمعون بيريس وبنيامين نتنياهو واريئيل شارون الذين طلبوا ثقة الجمهور باسم نهج سياسي واحد، ووجدوا أنفسهم مضطرين الى التنازل عنه. اولمرت في المقابل طرح رؤية سياسية جديدة وأكثر عدالة ونزاهة: الاعلان سلفا عن نهجه ونواياه، وطلب ثقة الناخبين بناء على ذلك. هذا التباين بينه وبين من سبقوه حدد علاقات ثقة جديدة بين رئيس الوزراء والمواطنين: هم أعطوه تفويضا لتجسيد خطته السياسية مدركين أن الكنيست قد انتخبت على أساس اعلان النوايا الواضح الذي اشتق منه تناسب القوى بين الائتلاف والمعارضة.

لم يمر نصف عام حتى حول اولمرت تصريحه الحافل ذاك الى غبار، ورئيس الوزراء ليس ملزما بالاستيقاظ مع أجندة في كل صباح. هو يقول لـ ألوف بن ويوسي فيرتس «رئيس الوزراء ملزم بادارة الدولة والقيام بذلك بالطريقة التي تضمن شؤونها الهامة». ما يقوله اولمرت صحيح: غير مجبر على النهوض كل صباح مع أجندة وخطة سياسية جديدة، ولكن لماذا لا يواصل التحرك في الخط الذي ارتضاه لنفسه قبل أشهر قليلة فقط؟.

خطة الانطواء شطبت من جدول الاعمال الوطني من دون نقاش حقيقي، ومن دون أن يطرح تفسيرا مقنعا لذلك. العوامل الأساسية التي تسببت في ولادة هذه الخطة ـ الصراع الدموي المفسد مع الفلسطينيين ـ بقيت على حالها. الجمهور يتعامل باستهانة أو لامبالاة عندما لا يحاسب اولمرت لانه غير ديانته السياسية التي اعتنقها. رئيس الوزراء سيجد نفسه متورطا بلسانه باطلاق بالون الاتصالات السرية مع السعودية الذي سيضطر الى التراجع عنه بنفسه بعد 24 ساعة.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/9/27

# اخفاق الاعلام الاسرائيلي يعود الى سنين سبقت الحرب على لبنان حين جعل الحياة العامة الاسرائيلية ضحلة واهتم بالتافه بدل الاهتمام بالمهم

■ توجد في الحياة العامة أكثر من مرة أوضاع يسبب فيها حدث ما هياج نقد لا يكون في واقع الأمر موجها الى الحدث نفسه بل الى أحداث أو اجراءات بعيدة الأمد سبقته. الامثلة الواضحة عن ذلك في التاريخ الاسرائيلي هي نقد القيادة في حرب يوم الغفران، الذي وجه في واقع الأمر الى جميع قادة الدولة الذين قادوا سياسة النشوة الاسرائيلية بين حرب الايام الستة ويوم الغفران، والنقد الذي وجه الى اريئيل شارون عن مجزرة صبرا وشاتيلا (الذي تسبب بابعاده عن عمله وزيرا للدفاع)، والذي وجه في الحقيقة الى الاجراءات التي أحدث فيها منذ البدء حرب لبنان، في حين أن مسؤوليته عن المجزرة نفسها، اذا وجدت أصلا، كانت غير مباشرة.

يبدو أن شيئا ما مشابها يحدث اليوم يتصل بالنقد الموجه الى الاعلام الاسرائيلي في حرب لبنان الثانية. في الحرب نفسها أدى الاعلام عمله في الجملة تأدية ممتازة، والدليل على ذلك أن تحقيقاته توشك أن تجعل الحاجة الى لجان التحقيق المختلفة من الفضول. توجد بالطبع مزاعم حق تتصل بالكشف المبكر عن تفصيلات عسكرية سرية، أو الكشف عن مواقع سقوط صواريخ الكاتيوشا، لكن هذه مزاعم ثانوية، كان ما يشبهها في الماضي ايضا. الاعلام نفسه اهتم ايضا على نحو عام بتقويمها على الفور مع سماع النقد، ويبدو أن الغضب الحالي عليه لم يهج بسببها.

بمقابلة ذلك، كشفت الحرب الأخيرة كشفا عميقا عن المعنى المدمر لحل روح المسؤولية الجماعية في المجتمع الاسرائيلي وإحلال روح تقدس الفرد وحقوقه محلها. لقد كشفت ذلك ايضا في المستوى العسكري ـ القادة والجنود الذين يمتنعون عن الوفاء بالأوامر العسكرية لأنها «خطرة جدا»، أو الامتناع في الماضي عن نشاطات ردعية موجهة الى حزب الله من اجل «عدم التورط» والتعرض لخطر النقد العام، وكذلك في المستوى المدني ـ إسلام الشمال الى تفضل روابط خاصة، بسبب غياب أداء عمل النظام الحكومي المقتطع منه والهزيل.

في عملية الانحلال هذه للاعلام بالذات مسؤولية طويلة الأمد حاسمة. الاعلام ـ وعلى رأسه محلله الاقتصاديون ـ هو الذي أبرز لسنين اخفاقات النظام الحكومي وطلب خصخصة في الحد الأقصى له لمصلحة «جدوى» السوق الخاصة. الاعلام ـ وبخاصة أجزاؤه في المجلات ـ هو الذي قرقر حول الناجحين على اختلافهم، من غير أن يدقق كثيرا في عالمهم القيمي وفي مقابل ذلك حقّر الخدمة العامة والنظام السياسي والجيش بخاصة (لا شخصيات اشكالية خاصة فقط بل جميع النظم) على نحو أوحى الى الشبان الموهوبين أن مستقبلهم ليس في السياسة ولا في الجيش، بل في عرض الأزياء، أو الرياضة أو الهاي تيك. الاعلام هو الذي أراد أن «يفجر الأبقار المقدسة» للتبرع من اجل المجموع، ولن نتحدث عن تقريب الحياة من اجل الدولة، لمصلحة أبطال ثقافة يُحقرون الروح الصهيونية. في كل اولئك يوجد للاعلام دور بعيد الأمد أبعد كثيرا من دور وسيط موضوعي محايد. هذا هو السبب العميق للهياج الحالي للغضب عليه، وفي هذا السياق الحديث عن نقد حق تماما، لا يوجد محل ايضا لتخفي الاعلام من وراء زعم أن الجمهور يريد «ضرب الرسول» أو المرآة الموضوعة بحذائه، بدل أن ينظر في الصورة التي تعكسها. قدم مثالا نمطيا على محاولة الظهور بمظهر البر بازاء النقد الجديد مخرجو «نجم مولود»، برفضهم النقد الموجه الى «النجم» جاكو أيزنبرغ. إن من يجعل تنافس المواهب الشابة التافهة معرضا قوميا مجنونا، لا يستطيع أن يتوقع أن ينظروا اليه بجدية عندما يشكو من أن النقد الموجه اليه «خرج عن المقياس». على أية حال، الصحيح هو أن ما يُحتاج اليه الآن ليس حماسة من أي نوع ولا عودة الى الايام التي كان فيها كل نقد يُرفض بزعم الاخلال ببنية الدولة. ما يُحتاج اليه الآن هو اعلام يقوم بدوره حقا: أن يكون محققا مستطلعا لجميع مجالات الواقع، ويحصر اهتمامه في المهم لا في الشعبي، ويفحص عن سائر أناس الحياة العامة والمواقف المختلفة بحسب إسهامهم في المصلحة العامة لا بحسب ملاءمتهم أجندة اعلامية مشتقة سلفا.

يئير شيلغ
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/9/27